الاستدلال عند السّكاكيّ
بسلب الضّرورة (الإمكان)

غانم عبد الحسن ردَّاد
جامعة بغداد – كلية الآداب
قسم اللغة العربية

أ.د. **مجيد نوط الشمري**
جامعة بغداد – كلية الآداب
قسم اللغة العربية

المُقدِّمة:

من الأسس الاستدلاليّة التي اعتمدها السّكاكي في بيان أحوال الجملة العربيّة معنى السّلب، والذي نعني به: معنى عدميّ دالٌ على النّقص أو التّمام، فأمّا دلالته على النّقص فتتمثّل بحدوث النّقصان في المعنى التّام، وأمّا دلالته على التّمام فتتمثّل بنزع النّقصان عن المعنى غير التّام، فلذلك ينقسم معنى السّلب في اللغة العربية على قسمين:

١– السّلب، أي: (سلب التمام).

٢– سلب السلب، أي: (سلب النّقص).

يدلّ السّلب على طروء المعنى العدمي على المعنى الوجودي، ويدلّ سلب السّلب على طروء المعنى الوجودي على العدمي، وثمة نوع ثالث للسلب يدخل في حيز سلب التّمام، حينما يكون سلب التّمام جزئياً لا كلياً، وهو ما يُعرف بالإمكان الذي لا يقتضي الوجود والعدم، أو ما يعرف بسلب الضرورة ، وبيانه بالآتي: يُعرف الإمكان بـ (اللاضرورة) قال السكاكي: ((الكلام في الإمكان المسمى باللاضرورة))[١]، أي: اللاوجوب أو الجواز، وعُرِّف بأنه: ((عدم اقتضاء الذات الوجود والعدم))[٢] بمعنى: تردّد الشّيء بين الوجود والعدم.

والإمكان مفهوم فلسفي لم نرَ من اللغويين من وقف عليه مفصلًا أقسامه إلا السَّكاكي في حديثه عن الاستدلال، إذ حاول تطبيق أقسامه على بناء الجملة العربية؛ لمعرفة أوجه الاحتمالات فيها متأثرًا بما أبداه الشيخ الرئيس ابن سينا في الإمكان وأقسامه. يقع السَّلب في الإمكان على الضرورة، والضرورة ليس المراد بها ما يضطر إليه الشاعر ونحوه، وإنّما المراد بها (الوجوب)[٣]، وسلبها يعني استبدال الجواز بالوجوب، بمعنى عندما يسلب الشيء الواجب لا يُعدم وإنما يكون أمرًا جائزًا محتملًا . قُسِّمت الضرورة على قسمين: الضرورة السّابقة والضّرورة اللاحقة. فأمّا الضّرورة السّابقة فتتفرع على ثلاثة أنواع :أحدهما ذاتي، والآخران عرضيان [٤] .

النّوع الأوّل: الضّرورة المطلقة: وتُسمى الضّرورة الذاتيّة بمعنى أنّها ضرورة مقيّدة بوجود الذات ممتنعة الانفكاك عنها ما دامت الذات موجودة نحو قولهم: الإنسان ناطقٌ. بمعنى ما دامت ذات الإنسان موجودة فهو ناطق، وأمّا إذا كان الإنسان معدومًا فلا تحقق لذلك [٥]، إذ

لولا وجود الإنسان لما كان النطق موجودًا .

النّوع الثّاني: الضّرورة الوصفيَّة: وهي ضرورة عرضية ليست بذاتية· سُميت وصفية؛ لأنّها تكون باعتبار وصف الموضوع [٦]، أي: باعتبار وصف المبتدأ، نحو قولنا: الإنسان الكاتب متحركُ الأصابع· فإنّ (تحرك الأصابع) ضروري للإنسان الكاتب ما دام متصفًا بالكتابة، أما إذا لم يكن كاتبًا ولو في أوقات الكتابة فتحرك الأصابع ليس بضروريٍّ [٧].

النَّوع الثَّالث: الضّرورة الوقتيَّة: وهي ضرورة عرضيَّة، وبالنَّظر اللغوي أن يكون الخبر ثابتًا وضروريًّا للمبتدأ ما دام ثمة وقت خاصّ يجمعهما، نحو: (القمرُ منخسفٌ) فالخسوف يثبت للقمر ما دامت الأرض حائلة بينه وبين الشّمس وأمّا إذا لم تكن ثمة حَيلولة فلا تحقَّقَ للخسوف [٨].

ثانيًا: الضّرورة اللاحقة: وصفها السّكاكي بقوله: ((ضرورة بشرط وجود الخبر))[٩]، ويسميها المناطقة بـ (الضرورة بشرط المحمول)[١٠]، نحو قولنا: زيدٌ كاتبٌ· فزيدٌ في حقيقته وذاته ليس بكاتب، إذ لو كان كذلك لما قُيِّض له عدم الكتابة في أحايين أخر، لكن متى تكون الكتابة ضروريَّة فيه؟ تكون ضروريةً ما دام هو كاتبًا: أي: يمارس الكتابة [١١]، وهذا ما أراده السكاكي بقوله: (بشرط وجود الخبر) أي: بوجود الكتابة متحققة في زيد، وهذه الكتابة لاحقةٌ لذات زيد وليس جزءًا منه ملازمًا في كلِّ الأحوال·

وبعد أن انتهينا من التَّعريف بالضّرورات نستعين لإيضاحها أكثر بالمخطّط الآتي:

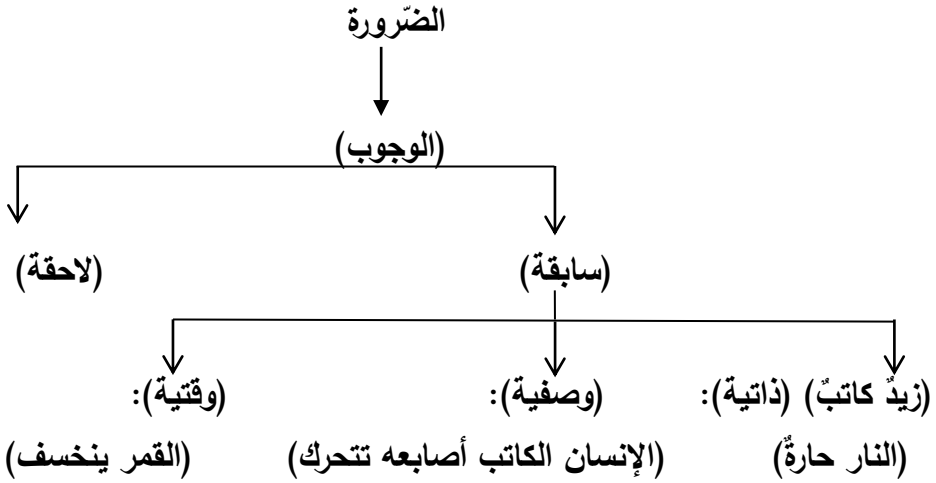

سمّى السكاكي الجمل بأسماء ضروراتها، وعدَّتها عنده خمس جملٍ، هنّ:

الأولى: الجملة التي يُبيّن فيها أنّ الخبر ضروري للمبتدأ، مادامت ذاته موجودة وتسمى: (ضرورية مطلقة) كقولنا: النَّار حارَّة، أو الإنسان ناطقٌ·

الثانية: الجملة التي يُبيّن فيها أنّ الخبر ضروري للمبتدأ، مادام موصوفًا من غير التَّعرض لزيادة، وتسمى: (الضّروريّة بشرط الوصف)، نحو قولنا: زيدٌ كاتبٌ·

الثالثة: الجملة التي يُبيّن فيها أنّ الخبر ضروري للمبتدأ، مادام موصفًا مع زيادة، ما دامت ذاته موجودة، وتسمى (المشروطة الخاصة)، ومثالها: الإنسان الكاتب تتحرك أصابعه، والوصف المزيد (تتحرك أصابعه) ،هو المراد من قوله (مع زيادة).

الرابعة: الجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ في وقت معيّن؛ تسمى (وقتية مضبوطة)، ومثالها: القمرُ منخسفٌ.

الخامسة: الجملة التي يُبيّن فيها أنّ الخبر ضروري للمبتدأ، لا في وقتٍ معيّنٍ؛ تُسمّى (وقتيّة غير مضبوطة) [١٢]، ومثالها: زيدٌ كاتبٌ غدًا.

وبعد أن فرغنا من الضرورة وأقسامها، نأتي الآن إلى أقسام الإمكان القائمة على سلب الضرورة وهي:

أولًا: الإمكان العام: وهو ما يلازم سلب ضرورة العدم [١٣]. أي: أنّ العدم ليس واجبًا بل ممكنًا، في قبال طريق الوجود الواجب، وقيل الإمكان العام: سلب أحد الطَّرفين [١٤]. فيكون أحدهما ممكنا والآخر موجودا. ويطرأ الإمكان العام على الجملة العربية ويجعلها غير متساوية الطرفين، وحدوثه يكون بوجهين:

الوجه الأول: إمكان الثبوت: وهو الإمكان الطارئ على ثبوت المسند للمسند إليه، نحو قولنا: ممكن كلُّ نارٍ حارَّةٌ: فإنّ الحرارة واجبة في النَّار، لكن عدمها ليس بواجب بل ممكنا [١٥]. ولعلّ هذا ما أراده السّكاكي بقوله: ((الثّبوت إما أن يكون واجبًا أو لا يكون، وتسمي لا وجوب الثبوت إمكانًا، ثم تنوعه نوعين: وجوب عدم وهو الامتناع، ولا وجوبه وهو الجواز)) [١٦]، ويمكن أن نستعين لإيضاح ذلك بالآتي:

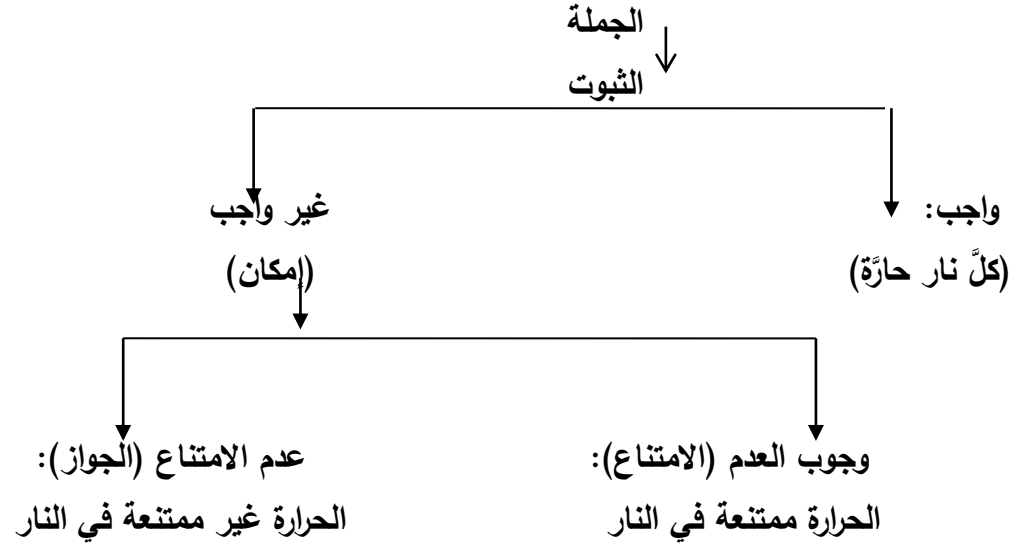

الوجه الآخر: إمكان العدم: وهو الإمكان الطارئ على العدم، نحو قولنا: ممكن لا شيء من الحارِّ ببارِدٍ[١٧]. فالشّيء الحار محكومٌ عليه بعدم البرودة، لكن وجود البرودة فيه ليس بممتنع وهذا ما يمكن أن يفهم من قول السَّكاكي: ((أو تقول: العدم إما أن يكون واجبًا

أو لا يكون وتسمي لا وجوب العدم إمكانًا، ثم تنوعه إلى وجوب الوجود، وإلى جواز الوجود فيكون الإمكان عامًّا شاملًا لنوعين))[١٨] ولإيضاح ذلك:

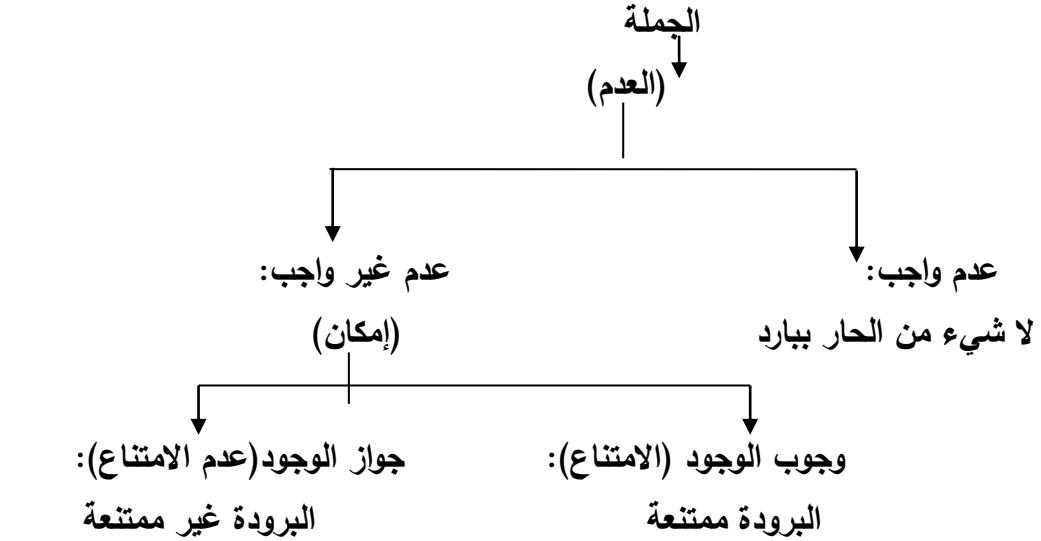

ثانيًا: الإمكان الخاص: هو: ((ما يلازم سلب الضّرورة في العدم والوجود جميعًا))[١٩]، لذلك يُعبر عنه بسلب الضّرورة عن الطّرفين[٢٠]، أي: طرف الوجود، وطرف العدم، أو بسلب الضرورتين[٢١]. نحو: ممكن كلّ إنسانٍ كاتب، فإنّ عدم الكتابة ممكن، ووجودها ممكن أيضًا [٢٢]. بمعنى: أن سلب ضرورة وجود الكتابة عن الإنسان قد صُيِّر عدمها ممكنًا، وسلب ضرورة عدمها صيَّر وجودها ممكنًا أيضًا. فتساوى فيها إمكان الوجود، وإمكان العدم من دون مُرجِّح لأحدهما. وهذا ما أشار إليه السكاكي بقوله: ((والخاص هو ما ينفي الضرورتين فينفي المتصف به صالحًا لضرورة من الضرورات، لكن من قبيل السابقة دون قبيل اللاحقة))[٢٣]. وقوله (من قبيل السابقة دون قبيل اللاحقة)؛ لبيان أنواع الضرورات التي يختص بسلبهن الإمكان الخاص وهنّ:

١- الضّرورة المطلقة (الذاتيّة).

٢- الضّرورة الوصفية (العرضيّة).

٣- الضّرورة الوقتية (العرضيّة).

وتخصيص الإمكان الخاص بسلب الضّرورة السّابقة دون اللاحقة؛ مرده أنّ كلًّا من الضّرورات السّابقة ثابت للمبتدأ (الموضوع) وهذا أضفى عليهنّ صيرورة كونهنّ جزءًا من المبتدأ غير منفكاتٍ عنه، سابقاتٍ على ما يعرض للمبتدأ من أوصافٍ لاحقة، فقولنا في الضّرورة الذاتيّة: الإنسان ناطقٌ، الناطقيّة ثابتة فيه، وهي جزءٌ لا يتجزأ منه وسابقة للأوصاف اللاحقة، وكذلك الوصفيّة والوقتيّة فكلاهما ما دام متحققا فهما بمنزلة الجزء من الذات، وإن كانتا عارضتين. وأما إخراجه الضّرورة اللاحقة عن الإمكان ربَّما الخاص فلعلّه لأنّ اللاحقة ليس جزءًا ملازمًا للذات. وقد مرَّ بنا في الحديث عن الضرورة اللاحقة وهذا لا

يجعلها ممكنة في أحد الطرفين، إذ لا يمكن أن نجعل وجودها ممكنا، وعدمها ممكنا أيضًا. ومحصل الإمكان الخاص في الجملة هو التساوي بين الطرفين من دون ترجيح لأحدهما، فقولنا: ممكن كلّ متحرك متغير [٢٤]. فالتغير وعدمه كلاهما ليس بواجب في المتحرك بل ممكنًا، فهو منزلة بين منزلتين، وبيانه بالمخطّط الآتي:

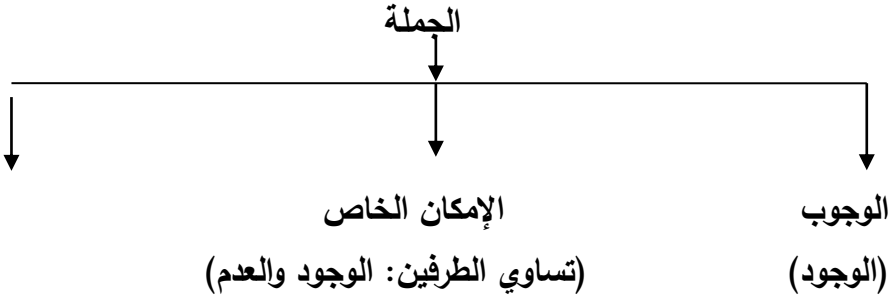

ثالثًا: الإمكان الأخص:

وهو ما ذكره ابن سينا بقوله: ((وقد يقال (ممكن) ويفهم منه معنى ثالثًا وكأنَّه ... أخصّ من الوجهين المذكورين وهو أن يكون غير ضروري البتة ولا في وقتٍ، كالكسوف ولا في حالٍ كالتَّغير للمتحرك، بل يكون مثل الكتابة للإنسان))[٢٥] وقوله غير ضروري أي تسلب منه جميع الضرورات سواءً أكانت سابقة أم لاحقة [٢٦]، فقولنا: ممكن الإنسان كاتب بالإمكان الأخص· أو قولنا: الكتابة ممكنة في الإنسان، فالكتابة هنا ليست ضرورة ذاتية في الإنسان، ولم يكن ثمة وصف يوجب الضرورة كـ (تحرك الأصابع)، ولا وقت كذلك [٢٧].

وهذا ما ذكره السّكاكي بقوله: ((والأخصّ هو ما ينفي ضرورات القبيلتين جمع، فلا ينفي المتصف به صالحًا لا لضرورة سابقة ولا لضرورة لاحقة))[٢٨].

رابعًا: إمكان أخصّ الأخصّ:

وهو ما ذكره ابن سينا بقوله: ((وقد يقال ممكن ويفهم منه آخر، وهو أنْ يكون الالتفات في الاعتبار ليس لما يوصف به الشيء في حال ما أحوال الوجود، من إيجاب أو سلب، بل بحسب الالتفات إلى حاله في الاستقبال؛ فإذا كان ذلك المعنى غير ضروري الوجود ... أو العدم في وقت فرض له في المستقبل فهو ممكن))[٢٩]. هذا الإمكان عماده الممكنات في المستقبل ولذلك سمي بـ (الإمكان الاستقبالي)[٣٠]: بمعنى: أن ما ينسب إلى الاستقبال من الممكنات التي لا يعرف حالها يكون إما موجودا إذا حان وقته وإما معدومًا [٣١]. وتسلب مع هذا الإمكان الضرورات الأربعة: (الذاتيّة، والوصفيّة، والوقتيّة، والضرورة بشرط الخبر)، ومثاله قولنا: زيد قائم غدًا بالإمكان· فإنَّ القيام ليس ضرورة ذاتية لزيد، كما أنه ليس ضرورة وصفيّة له، ولم يؤخذ بوقت معيّن [٣٢] حتى يكون القيام ضروريًّا في ذلك الوقت· كما لم يُجعل القيام (الخبر) جزءًا من زيد (المبتدأ) من قبيل: (الإنسان القائم قائم): أي ثبوت القيام متحقق فيه، بل القيام سيحصل في غدٍ، ولا يمكن بهذا جعل القيام جزءًا من

زيد [٣٣]. ويشترط في هذا الإمكان أن يكون الإنسان غافلًا عن الواقع الخارجي أي ليس قاطعًا بما يحدث فيه، أما إذا كانت علة حصول الشيء في المستقبل معلومة، كالكتابة الثابتة لزيدٍ غدًا في قولنا: زيد كاتب غدًا، فالكتابة ها هنا ليست ثابتة له بالإمكان؛ لأنها في غدٍ ضرورية الوجود إذا تحققت علتها، وضرورية العدم إذا لم تتحقق علتها [٣٤]. بمعنى: لا تكون ممكنة مع العلم بتحقق علتها في المستقبل. أمّا السّكاكي في قوله: ولكن في أخصّ الأخصّ كلام ... الخ [٣٥] فلم يرَ لهذا الإمكان تحققًا في الأصل، ولم يسلِّم به البتة، ولم يجره مجرى أقسام الإمكان الثلاثة الأُوَل، وألفيناه قد أماط اللِّثام عن موقفه هذا بُعد بيانه مذاهب العلماء من هذا الضرب، وهو ما ورد بقوله: ((فبعضهم يحققه في الحال وفي الاستقبال، وبعضهم يأباه في الحال دون الاستقبال، وبعضهم يأبى تحققه أصلًا، وهو الأشبه، لاستتباعه في الحال: ضرورة الوجود أو العدم اللاحقة، وفي الاستقبال: ضرورة العدم اللاحقة فتأمله))[٣٦]. ومعنى هذا: أن ثمة مذهب يرى تحقق هذا الإمكان في:

١- الحال، نحو: زيدٌ كاتبٌ الآن بالإمكان.

٢- الاستقبال، نحو: زيدٌ كاتبٌ غدًا بالإمكان.

فكلا الزمنين ـ بحسب أصحاب هذا الرأي ـ يسلب الضرورة السابقة واللاحقة.

ومذهب يرى أنَّ هذا الإمكان يختص بالاستقبال، نحو: زيد كاتب غدًا بالإمكان. وهو مذهب ابن سينا وقد ذكرنا القول فيه، وبيَّنا كيفيَّة سلبه للضرورات الأربع.

ومذهب يرى لا تحققَ لهذا الإمكان في الأصل، والسكاكي أحد القائلين به وحجته؛ ((لاستتباعه (أي: إمكان أخص الأخص) في الحال: ضرورة العدم اللاحقة))[٣٧].

أي: أنه لا يسلب الضرورات الأربعة جميعًا المشروطة في تحققه وإنّما سلبه يقع على السابقيَّة منها حسب، (الذاتية، والوصفية، والوقتية) أما اللاحقة فلا تسلب في الحال، نحو: قولنا: زيدٌ كاتبٌ الآن. فلا يتحقّق ها هنا الإمكان؛ لضرورة وجود الكتابة وتحققها، إذ لا سلب لها، وكذلك قولنا: زيدٌ لا يكتب الآن. فلا تحقق للإمكان ها هنا أيضًا، للعلم بضرورة عدم الكتابة. وأما الاستقبال فلا تسلب به اللاحقة أيضًا: فقولنا: زيد ليس بكاتب غدًا. فالالتفات إلى الواقع الخارجي والعلم بعدم الكتابة متحقق ولا سلب لضرورة العدم لكي يتحقق الإمكان.

ورأى السّكاكي لا وجه للاستقبال في هذا الإمكان سوى تخصيص الضّرورة اللاحقة للوجود لكونها متى ما ذكرت ،ذُكرت مع الوجود. قال: ((وأما اثباته في الاستقبال، فلا وجه له عندي سوى تخصيص الضرورة اللاحقة بالوجود دون العدم بوساطة العناية لا غير، تشبثًا فيها بأنّ الضّرورة اللاحقة متى ذكرت، ذكرت مع الوجود))[٣٨].

والظاهر كما ذكر ذلك سالفًا ـ أنّ هذا الإمكان مقرون بالاستقبال المصحوب بالغفلة، فابن سينا لم يقصد بالاستقبال هنا الالتفات إلى الواقع الخارجي والعلم بوقوع العلة، بل أراد

غفلة الإنسان عمّا يُستقبل من الأحداث، أما إذا كان عالمًا بما يحدث يقينًا فلا خلاف بكون ذلك ليس من الإمكان في شيء. وربّما يعرض تساؤلٌ، هو أين منزلة كلٍّ من الإمكان الأخصّ، وأخصّ الأخصّ (الإمكان الاستقبالي) في أحوال الجملة؟

نقول: إنّ هذين القسمين يحملان على الإمكان الخاص [٣٩]؛ لأنّ المراد منهما سلب الضرورات عن الطرفين، فلو طرأ الإمكان الأخص على قولنا: زيدٌ كاتبٌ، لكان وجوب الكتابة ليس بضروري، وعدمها ليس بضروري . أيضًا . ، ولو طرأ أخصّ الأخصّ على قولنا: زيدٌ كاتبٌ غدًا لكان . أيضًا. وجوب الكتابة ليس بضروري في حال الاستقبال، وعدمها كذلك.

والمبتغى من تقسيم السكاكي لظواهر الإمكان، وغيرها المندرجة تحت ما يعرف لديه بـ (علم الاستدلال)[٤٠]، هو حصر أسس التراكيب اللغويَّة حصرًا رياضيًّا لغويًّا؛ لكيلا يندَّ عن نظامها شيءٌ، وهذا الحصر المراد منه: ((الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب))[٤١]؛ ولذلك ألفيناه ((أسقط الكثير من التفاصيل ليقدِّم ما رآه ضروريًّا لغير المشتغلين بدقائق المنطق، وخصائص هذه الصناعة، فبدا لنا هذا الصنيع أقرب إلى ما يسمى على أيامنا (بالمنطق للغويين) أو (الرياضيات للغويين). وهو أمر مفهوم ما دام صاحب (المفتاح) يبحث في علم الأدب ويعتبر المنطق من تمام علم البلاغة))[٤٢].

لكن، مهما قسَّم السكاكي الإمكان في أحوال الجملة نجد هذا التقسيم يتعارض مع ما ذهب إليه بعض المحدثين، فقد ذهب الدكتور شكري المبخوت إلى أن الإمكان نوعان لكنهما ليس كما ذهب السّكاكي في أحوال الجملة، قال: ((لما كان الإمكان إمكانين يدل أحدهما على احتمال الوجود والآخر على احتمال العدم كان الإمكان إما إيجابيًّا وإما سلبيًّا فيترجح في الأول التّحقّقُ ويترجّح في الثاني عدم التحقق))[٤٣]، فيتبيَّن ها هنا أن الدكتور المبخوت قَصَر الإمكان العام حسب، الذي لا يتساوى به الطرفان، بل يرجح أحدهما فيه على الآخر، فإمكان الإيجاب عنده هو عينه إمكان الثبوت الذي مرَّ بنا وصفه عند السكاكي وإمكان السلب هو عينه إمكان العدم. أمّا (الإمكان الخاص) الذي يتساوى به الطرفان من دون وجوب وترجيح لأحدهما على الآخر، فلم نجد نصيبًا له عند الدكتور المبخوت، وكان الأولى بالدكتور المبخوت النّظر إلى الحال التي يكون فيها الإمكان متساوي الطرفين من دون ترجيح. إذن، الإمكان . في أحوال الجملة . إما إمكان خاص، وإما إمكان عام، وهو ما ذهب إليه السّكاكي، ممّا يمكن بيانه بالمخطط اللآتي:

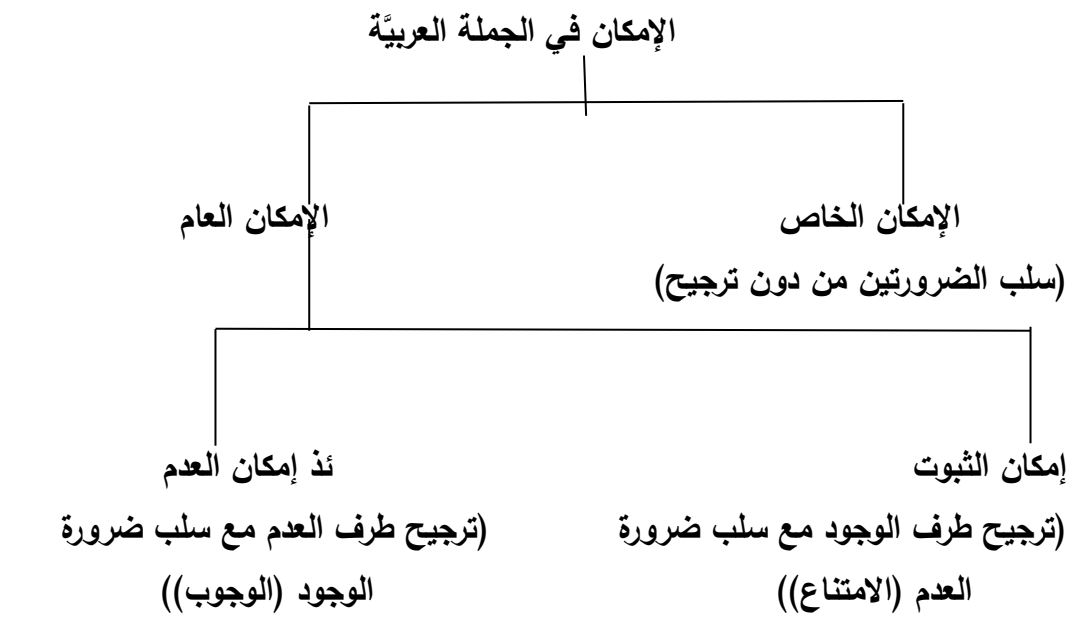

ويقوم على الإمكان في اللغة العربيَّة كثير من المظاهر أهمها ((الطلب، إذ إن الطلب يقتضي بالأصل اللاإثبات لأنه قائم على الإمكان))[٤٤]، وتعبر اللغة العربيّة عن الإمكان ((بأنواع مختلفة من الكلم· إذ نجد الأفعال (يمكن، ويُحتمل) والحروف (قد، ربّما، لعلّ) إضافة إلى ما يحتمله اشتقاق الأسماء المتصلة بالأفعال من تعبير عن الإمكان في محلات إعرابيَّة مخصوصة كمحلي المفعول فيه والحال))[٤٥]، إذن، ما يوثق به الإمكان كلٌّ لفظ دالٌّ على ترجيح شيء مع عدم امتناع الشيء أو الطرف الآخر، أو التردد بين شيئين من دون ترجيح لأحدهما·

هوامش البحث :

(١) ينظر: مفتاح العلوم: ٥٦٥·

(٢) التعريفات: ٣٩·

(٣) ينظر: مفتاح العلوم: ٥٦٥·

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٦٥– ٥٦٦·

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٦٥، وشرح بداية الحكمة: ١/ ٢٤٢– ٢٤٣·

(٦) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢/ ١١٣·

(٧) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢/ ١١٣، وشرح بداية الحكمة: ١/ ٢٤٣·

(٨) ينظر: مفتاح العلوم: ٥٦٥، وشرح بداية الحكمة: ١/ ٢٤٣·

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٥٦٥·

(١٠) ينظر: شرح بداية الحكمة: ١/ ٢٤٣·

(١١) ينظر: مفتاح العلوم: ٥٦٥·

(١٢) ينظر: مفتاح العلوم: ٥٦٨– ٥٦٩·

(١٣) ينظر: الاشارات والتنبيهات، شرح الخواجة نصير الدين الطوسي: ٢٧٢·

(١٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٣، والتعريفات: ٤٠.

(١٥) ينظر: التعريفات: ٤٠، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٢٦٩.

(١٦) مفتاح العلوم: ٥٦٣.

(١٧) مفتاح العلوم: ٥٦٣.

(١٨) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٢٦٩.

(١٩) الإشارات والتنبيهات: ١/ ٢٧٢.

(٢٠) ينظر: التعريفات: ٤٠.

(٢١) ينظر: شرح بداية الحكمة: ١/ ٢٤١.

(٢٢) ينظر: التَّعريفات: ٤٠.

(٢٣) مفتاح العلوم: ٥٦٦.

(٢٤) ينظر: مفتاح العلوم: ٥٦٤– ٥٦٥.

(٢٥) الإشارات والتنبيهات: ١/ ٢٧٥.

(٢٦) ينظر: مفتاح العلوم: ٥٦٦، وشرح بداية الحكمة: ٢٤٣.

(٢٧) شرح بداية الحكمة: ٢٣٨.

(٢٨) مفتاح العلوم: ٥٦٦.

(٢٩) الإشارات والتنبيهات: ١/ ٢٧٥.

(٣٠) ينظر: الإشارات والتنبيهات: ١/ ٢٧٥، ومفتاح العلوم: ٥٦٩.

(٣١) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٧٥.

(٣٢) أي: وقت مقطوع بخصوص القيام فيه.

(٣٣) ينظر: شرح بداية الحكمة: ١/ ٢٤٤.

(٣٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٤٤، ٢٤٥.

(٣٥) مفتاح العلوم: ٥٦٦، مرَّ بنا هذا القول في مجمل ما ذكره السكاكي عن أقسام الإمكان: ينظر: صفحة: ٦.

(٣٦) مفتاح العلوم: ٥٦٦، ٥٦٧.

(٣٧) المصدر نفسه: ٥٦٦.

(٣٨) مفتاح العلوم: ٥٦٧.

(٣٩) الأصل في كلٍّ من الإمكان الخاص، والأخص، وأخص الأخص (الاستقبالي): هو سلب الضرورة عن الطرفين: الوجود، والعدم، فالأول – كما ذكرنا سابقًا– يسلب الضرورات السابقيَّة دون اللاحقة، والثاني يسلب كلًّا من السابقيَّة واللاحقة، والثالث كما الثاني يسلب كلًّا من السابقيَّة واللاحقة لكن شريطة الغفلة عن تحققهن في المستقبل، إذن كلٌّ من الأقسام الثلاثة ينتمي إلى سلب الضرورة عن الطرفين، وليس عن طرف واحد حسب كما في (الامكان العام) ؛ لذلك حمل (الأخص)، و(أخص الأخص) على (الخاص) المنزل منزلة الأصل لهما، وان كان ثمة تمايز في التخصيص. وللمزيد عن هذه المنزلة، ينظر: شرح بداية الحكمة: ١/ ٢٤٤.

(٤٠) ينظر: مفتاح العلوم: ٥٤٨، وما بعدها.

(٤١) مفتاح العلوم: ٣٨.

(٤٢) الاستدلال البلاغي: ٦٥.

(٤٣) ينظر: دائرة الأعمال اللغوية: ١٥٨.

(٤٤) الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة: ٤٤٦.

(٤٥) توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط: ٢١.

المصادر :

١- الاستدلال البلاغي، للدكتور شكري المبخوث، الكتاب الجديد، ط:١، بنغازي، ليبيا، ٢٠١٢م.

٢- الاشارات والتنبيهات، لأبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت٤٢٧هـ)، مع شرح أبي جعفر محمد بن محمد نصير الدين الطوسي (ت٦٧٢هت)، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، ط:٣، القاهرة، مصر، د.ت.

٣- التعريفات، لأبي الحسين علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط:٢، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.

٤- دائرة المعارف اللغوية مراجعات ومقترحات، للدكتور شكري المبخوت، الكتاب الجديد، ط:١، بنغازي، ليبيا، ٢٠١٠م.

٥- شرح بداية الحكمة، للسيد محمد حسين الطباطبائي، تقرير الابحاث للسيد كمال الحيدري، مطبعة ستاره، ط:١، قم، ايران، ٢٠٠٩م.

٦- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي التهانوي (ت١١٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.

٧- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن محمد السكاكي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط:٢، بيروت، لبنان، ٢٠١١م.